الزراعة السعودية:
مقوّماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي(*)

مدرس في مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ـ العراق.

مقدمة

أولت السياسة الزراعية السعودية القطاع الزراعي اهتماماً كبيراً بهدف زيادة الإنتاج الزراعي بما لا يضرّ بالأمن المائي، والسعي نحو تحقيق قدر مقبول من الاكتفاء الذاتي. وقد كان للقطاع الخاص دور كبير في الاستثمارات الزراعية، بيد أن المعوقات التي يواجهها هذا القطاع، وتفضيل العمالة السعودية العمل في قطاعات خارج الزراعة، فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية، قد أدت إلى تزايد هامشية دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي.

أولاً: مقوّمات ومستوى الاستثمار الزراعي في السعودية

١ ـ مقوّمات الزراعة

يبلغ إجمالي مساحة الأراضي السعودية ٢٢٥ مليون هكتار، وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة منها ٢١ بالمئة(١). أما سبب انخفاض نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من الناحية الاقتصادية فهو شحّة مصادر المياه التي تؤثر في مستوى الأراضي المزروعة فعلاً من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

لقد ارتفع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ووصل إلى ٢٣ بالمئة من إجمالي المساحة الكلية خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ٢٠٠٢)، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى دخول المشاريع الكبيرة في

(*) البريد الإلكتروني: ahmed_saddam@live.com.

(١) عبد الله بن عبد الله العبيد، «مستقبل القطاع الزراعي في العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠ هـ/ ٢٠٢٠**، وزارة التخطيط، الرياض، ١٣ ـ ١٧ شعبان ١٤٢٣/[٢٠-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢]، ص ٤.

الإنتاج الزراعي، مما أتاح إمكانية الاستفادة من التقانات الحديثة بشكل أفضل، وارتفاع مستويات الإنتاج والإنتاجية تبعاً لذلك. ومع ذلك، فلا تمثل هذه الزيادة التحسّن المطلوب في الإنتاج الزراعي، إذ إن المستغَل فعلاً يمثل ١٠,٢ بالمئة فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة خلال المدة نفسها[٢].

كما تبلغ مساحة المراعي الطبيعية في السعودية ٧٦ بالمئة من المساحة الكلية للأراضي الزراعية، بيد أن معظمها هو عبارة عن مراعٍ فقيرة، بسبب إعاقة البيئة التي يسودها الجفاف إنتاج المراعي، الذي يقدر بـ ١٦ مليون طن مادة جافة سنوياً. ولم تفِ هذه الكمية إلا بنحو ٦٨ بالمئة من احتياجات الثروة الحيوانية عام ٢٠٠٠[٣]، مما يعني أن استيراد الأعلاف ضروري لسدّ الفجوة الغذائية للحيوانات. وفي هذه الحالة، سيؤدي نمو الثروة الحيوانية بلا شك إلى اتساع هذه الفجوة، واستمرار الزيادة في حجم الاستيرادات من هذه المواد في المستقبل.

إن الزيادة في مستوى الاستثمار الزراعي مثّلت هدراً غير مقصود، حيث لم تتحقق أهدافه في زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

تعدّ الموارد المائية أحد أهم التحديات الزراعية في السعودية، نظراً إلى محدودية مصادرها المتجدّدة، وزيادة الطلب عليها لأغراض الزراعة، إذ كما هو معروف لا توجد مصادر مائية سطحية كالأنهار والبحيرات الدائمة، هذا فضلاً عن قلّة الأمطار وتقلّبها من سنة إلى أخرى، كما يُعتمد على المياه الجوفية كمصدر رئيس للزراعة، فضلاً عن الاعتماد بنسبة قليلة على مياه الصرف الصحي المعالجة.

بلغ إجمالي العمالة الزراعية السعودية ٤٥٧ ألف عامل عام ١٩٨٥[٤]، وقد ازداد عددها إلى ٤٨٤ ألف عامل عام ١٩٩٥، ثم إلى ٦٠٩ آلاف عامل عام ٢٠٠٦[٥]، كما يقدر

---

(٢) وزارة التخطيط السعودية، «خطة التنمية الزراعية السادسة،» الرياض، <http://www.planning.gov.sa>.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) وزارة الزراعة والمياه السعودية، «معالم وسمات القطاع الزراعي السعودي،» الرياض (٢٠٠٤)، ص ١٣، <http://www.agrwat.gov.sa>.

(٥) معدلات النمو من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨** وباستخدام الصيغة التالية:

$$r = \sqrt[n]{Q1/Q0} - 1$$

حيث إن:
R: معدل النمو المركب.
n: عدد السنوات.
Q1= سنة المقارنة.
Q0: سنة الأساس.

معدل نمو العمالة الزراعية بـ ٣ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦). ويبيّن الجدول الرقم (١) القوى العاملة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦).

الجدول الرقم (١)
القوى العاملة في القطاع الزراعي السعودي والكفاءة الاقتصادية الزراعية(*) خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦) (نسب مئوية)

السنة	العمالة الزراعية (ألف نسمة)	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (نسبة مئوية)	الكفاءة الاقتصادية الزراعية (نسبة مئوية)
١٩٩٥	٤٨٤	٧,٨	٧٥
٢٠٠٠	٥٥١	٧,٧	٦٣
٢٠٠١	٥٦٤	٧,٤	٧٠
٢٠٠٢	٥٩١	٧,٢	٧١
٢٠٠٣	٥٩٢	٧,٢	٦٢
٢٠٠٤	٥٩٦	٧,٢	٥٥
٢٠٠٥	٦٠٥	٧,١	٤٦
٢٠٠٦	٦٠٩	٧,٠	٤٣

(*) الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى القوى العاملة الكلية. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، ص ٣١٠.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨**، جداول متفرقة.

يبيّن الجدول الرقم (١) أن الارتفاع في عدد الأيدي العاملة الزراعية لم يكن بالمستوى الموازي للزيادة في العمالة في القطاعات الأخرى، إذ يمكن الاستدلال على ذلك من خلال انخفاض عدد الأيدي العاملة الزراعية السعودية من ٧,٨ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٧,٠ بالمئة في عام ٢٠٠٦ كنسبة من إجمالي العمالة الكلية. وكذلك الحال، فقد تدنى مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية من ٧٥ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٣ بالمئة في عام ٢٠٠٦، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية خلال المدة المذكورة، وفشل الجهود الرامية إلى زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية بشكل ملموس، فضلاً عن انخفاض دور القطاع الزراعي في زيادة عدد القوى العاملة الزراعية بشكل متكافىء مع الزيادة في القوى العاملة للقطاعات الاخرى، حيث التناقص التدريجي لنسب العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الكلية، وانتقال العمالة الزراعية إلى العمل في القطاعات الأخرى.

من جانب آخر، يمكن القول إن هناك أسباباً منطقية أدت إلى تدنى مستوى القطاع الزراعي من حيث الكفاءة الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)،

فخطط التنمية الزراعية هدفت إلى إحداث توسع زراعي نسبي، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية من قِبل شركات القطاع الخاص بسبب عدم تفضيل العمالة السعودية العمل في القطاع الزراعي، فضلاً عن أن العمالة الأجنبية ذات تكاليف أقل بالنسبة إلى المستثمر الزراعي. وهكذا حدث الانخفاض في العمالة المحلية، مما يعني أن الإحلال قد سار في اتجاه معاكس تماماً لما هدفت إليه خطط التنمية في مجال السعودة. ومع ذلك، إن هذا الاتجاه كان منطقياً في الوقت نفسه، إذ إن استقدام أيدٍ عاملة أجنبية رخيصة كان بهدف تقليل تكاليف الإنتاج الزراعي، ومن ثم زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن الغرض من هذا التوجّه لم يتم تحقيقه، إذ انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)، وهذا ما سوف يتم تناوله لاحقاً.

٢ ـ مستوى الاستثمار الزراعي

قدرت الاستثمارات الزراعية بـ ٤,٩١ مليارات دولار، وهي تمثل ما نسبته ٥ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الكلية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)[٦].

أما إجمالي الاستثمارات الزراعية في خطة التنمية السادسة للفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩) فقد انخفضت إلى ٣,٩٠ مليارات، وأصبحت تمثل ٣ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الكلية، ثم ارتفع تخصيص هذه الاستثمارات في خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) إلى ٤,٦٧ مليارات دولار[٧].

ويشير المصدر نفسه إلى أن نصيب القطاع الخاص في استثمارات القطاع الزراعي قد ارتفع من ٥٧,٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) إلى ٦٨,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢). وهذا الاستثمار يشمل ثلاث فئات، هي: فئة الاستثمار الفردي الصغير، وفئة الاستثمار التجاري عن طريق المشروعات الزراعية التجارية المتخصّصة ذات الكثافة الرأسمالية العالية، وفئة الاستثمار عن طريق الشركات الزراعية المساهمة.

وبشكل عام، عند العودة إلى الجدول الرقم (١) وملاحظة مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، يتبيّن لنا انخفاض مستوى هذه الكفاءة من ٧٥ بالمئة إلى ٤٣ بالمئة، وكذلك الحال انخفاض نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية من ٧,٨ بالمئة إلى ٧,٠ بالمئة، مما يثبت أن خطة التنمية الزراعية للفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) وما تلاها لم تتحقق الأهداف المرجوة منها في زيادة مستوى إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل عدد أكبر من العمالة المحلية.

ومما سبق، يمكن القول إن الاستثمارات الزراعية، ولا سيما استثمارات القطاع

---

(٦) أحمد محمد طاشكندي، «نمو القطاع الزراعي السعودي،» **المجلة الزراعية** (الرياض)، السنة ٣٥، العدد ٣ (٢٠٠٤)، ص ١٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

الخاص، لم تحقق أثراً اقتصادياً ملموساً، إذ لم يحقق القطاع الخاص دوراً تنموياً متماشياً مع التوجّهات التي يهدف إليها القطاع العام، حيث انخفاض مستوى الكفاءة الزراعية والعمالة. بمعنى آخر، إن الزيادة في مستوى الاستثمار الزراعي خلال المدة المذكورة آنفاً مثلت هدراً غير مقصود، حيث لم تتحقق نتائجه الإيجابية بزيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

ثانياً: واقع وإمكانات الإنتاج والتجارة الزراعية السعودية

١ ـ الإنتاج الزراعي

سعت السياسة الزراعية السعودية إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال استغلال إيرادات النفط لتنميته ضمن الخطط الموضوعة ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج، التي ساهمت فيها الشركات الزراعية المساهمة والمؤسسات الزراعية، بقي هذا القطاع قطاعاً هامشياً يتسم بضعف الإنتاجية على الرغم من التحسن النسبي الذي حصل في الإنتاج بعد منتصف الثمانينيات وما بعدها.

لقد واصل الناتج المحلي الزراعي نموه خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٢)، إذ زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١,١ بالمئة إلى ٥,٥ بالمئة خلال المدة المذكورة[٨]، ثم انخفضت هذه المساهمة إلى ٢,٨ بالمئة لعام ٢٠٠٧[٩]. ولا شك في أن هذه المعدّلات تشير إلى تذبذب دور القطاع الزراعي المتواضع تبعاً للدورات الموسمية والعوامل المناخية التي تؤثر في الإنتاجية الزراعية، فمن الجدير بالذكر أن شحّة المصادر المائية قد حدّت من زيادة المحاصيل الزراعية، ولا سيما القمح الذي تحتاج زراعته إلى كميات مياه وفيرة، إذ تم تخفيض إنتاجه بشكل مستهدف من ٤,٦ ملايين طن خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) إلى ٢,٠ مليون طن في العام ٢٠٠٠[١٠]، في إطار تنفيذ سياسة خطط التنمية الزراعية الهادفة إلى المحافظة على الموارد المائية والبقاء في حدود الاكتفاء الذاتي للاقتصاد السعودي.

ويتبيّن من خلال ذلك دور السياسة الزراعية في محاولة المواءمة بين الأمنين المائي والغذائي، وبهدف تحقيق تنمية زراعية قابلة للاستمرار ومتوافقة مع السياسات الكلية. ويوضح الجدول الرقم (٢) مستوى الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧).

يشير الجدول الرقم (٢) إلى التحسن النسبي في مستوى الزراعة السعودية خلال الفترة

---

(٨) وزارة التخطيط السعودية، «خطة التنمية الزراعية السادسة».

(٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٥.

(١٠) طاشكندي، «نمو القطاع الزراعي السعودي،» ص ١٠.

(١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)، إذ ارتفع مستوى الناتج الزراعي من ٨,٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧، وبمعدل نمو مركب مقداره ٥ بالمئة. وفي المقابل، يلاحظ من الجدول نفسه انخفاض المساهمة النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٩ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٧، فضلاً عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من ٤٦٥ دولاراً إلى ٤٤١ دولاراً للفترة نفسها، وبمعدل نمو سالب قدّر بـ ـ ١ بالمئة. ويمكن إرجاع أثر ذلك إلى الزيادة السكانية من ١٨,١ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٤,٢ نسمة في عام ٢٠٠٧، حيث يتبيّن أن الزيادة في الناتج الزراعي لم تكن في مواجهة الزيادة الحاصلة في عدد السكان، ومن ثم مستوى الاستهلاك. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الناتج الزراعي وتحقيقه لمعدل نمو إيجابي خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)، إلا أن انخفاض مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى مدى انحسار وهامشية دور القطاع الزراعي خلال الفترة المذكورة. إضافة إلى ما سبق، يجب ألا نغفل القيود الموضوعية التي تعانيها الزراعة السعودية التي حدّت من إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة، حتى لو سمحت السياسات الزراعية في نجاح ذلك. فمن الجدير بالذكر مرة أخرى أن زيادة مستوى إنتاج القمح، ومن ثم تخفيضه بشكل مستهدف، هو مثال صريح لهذا النجاح، إذ يمكن تفسير سبب ميول نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض بشكل مستمر خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧) أكثر من ميولها إلى الارتفاع. ولا ننسى أن انضمام السعودية المتأخر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وما يتبعه من عمليات إلغاء الدعم بشكل تدريجي عن القطاع الزراعي، وظروف المنافسة الدولية، وغيرها من العوامل، من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع بشكل أكبر في السنوات القادمة.

الجدول الرقم (٢)
الناتج الزراعي السعودي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)

السنة	الناتج الزراعي السعودي (مليون دولار)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (نسب مئوية)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
١٩٩٥	٨٤٣٧	٥,٩	٤٦٥
٢٠٠٠	٩٣٢٦	٤,٩	٤٥٨
٢٠٠٥	١٠٢٠٨	٣,٢	٤٤٢
٢٠٠٦	١٠٤٩٩	٣,٠	٤٤٣
٢٠٠٧	١٠٧٠١	٢,٨	٤٤١

المصدر: المصدر نفسه، جداول متفرقة.

وعلى هذا الأساس لا يعتبر القطاع الزراعي السعودي قطاعاً مهماً في عملية التنويع الاقتصادي وتوظيف العمالة، إذ إن مجمل العوامل التي يواجهها تحول دون ذلك.

٢ ـ الاستيرادات والصادرات الزراعية

أخذت الاستيرادات الزراعية بالتزايد بشكل مطرد بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي لسدّ الفجوة الغذائية المتزايدة، فقد ارتفعت قيمة هذه الاستيرادات من ٤,٦ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٩,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦[١١]، وبمعدل نمو مركب ١٠ بالمئة، إذ يؤكد هذا الارتفاع ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستوى الإنتاج. كما يتبيّن أن الزيادة النسبية في الناتج الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧) لم تؤثر في تخفيض قيمة الاستيرادات الزراعية التي استمرت في الارتفاع خلال الفترة الآنفة الذكر، بمعنى أن الزيادة في الناتج الزراعي لم تكن بالمستوى المتلائم مع الزيادة في مستوى الاستهلاك الغذائي، حيث انخفاض حصة الفرد من الناتج الزراعي.

وفي ما يخصّ الصادرات الزراعية، تشير البيانات الإحصائية إلى تحقيقها معدلات نمو إيجابية، إذ ارتفعت قيمة الصادرات من ٤٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦[١٢]، وبمعدل نمو مقداره ١٤ بالمئة. وبالتركيز على قيم الاستيرادات والصادرات الزراعية السعودية يتبيّن الفارق الكبير في اختلال كفة الميزان التجاري الزراعي لصالح الاستيرادات بالطبع، إذ من خلال ذلك يمكن عدّ السعودية مستورداً رئيسياً للمواد الزراعية الأولية والغذائية. ويوضح الشكل الرقم (١) الاستيرادات والصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦).

الشكل الرقم (١)
الاستيرادات والصادرات الزراعية السعودية
خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦) (مليون دولار)

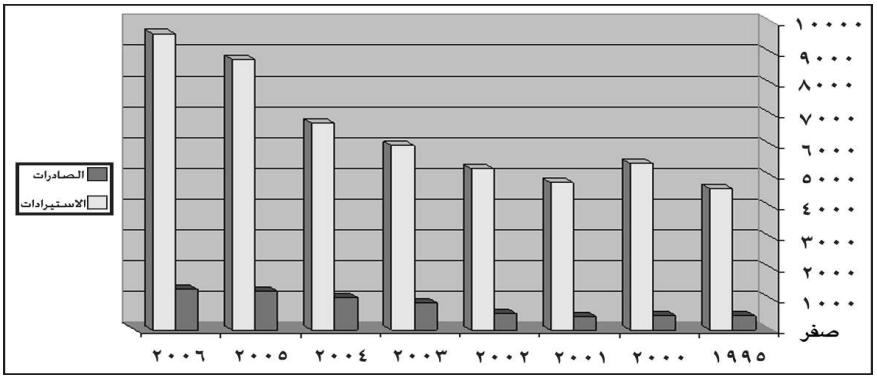

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨**، جداول متفرقة.

(١١) العبيد، «مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية،» ص ٢٠.

(١٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨**، جداول متفرقة.

من خلال الشكل الرقم (١) يتبيّن بكل وضوح أن الفجوة الغذائية والزراعية قد أخذت بالتزايد خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، إذ ارتفعت قيمة الاستيرادات بشكل كبير مقابل زيادة طفيفة في الصادرات الزراعية السعودية التي لا يعوّل عليها في تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي.

وبالنظر إلى الجداول الإحصائية في **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨** يلاحظ أن صافي الاستيرادات الزراعية قد ارتفع من ٤,١ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٨,٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو مركب قدره ٩ بالمئة. ويتبيّن عمق العجز في الميزان التجاري الزراعي ومستوى الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الغذائية، إذ تم تقدير متوسط صافي الاستيرادات الزراعية بـ ٥,٥٨ مليارات دولار خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، حيث تحتل السعودية الحصة الأكبر في متوسط قيمة الاستيرادات الغذائية بالمقارنة بدول المجلس الأخرى. فعلى سبيل المثال، يقدر متوسط صافي الاستيرادات الزراعية في الإمارات والكويت بـ ٢,٠٢، و١,٢ مليار دولار على الترتيب، وفي البحرين وعُمان وقطر ٣٦٥، و٥١٤، و٣٢٤ مليون دولار على الترتيب، كما موضح في الشكل الرقم (٢):

الشكل الرقم (٢)
متوسط صافي الاستيرادات الزراعية السعودية
بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦) (مليون دولار)

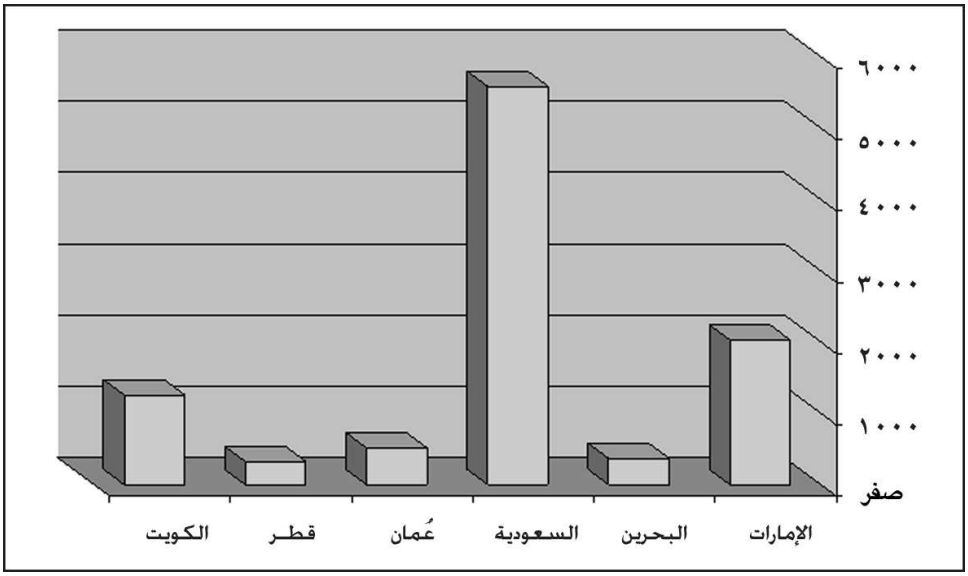

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨**، جداول متفرقة.

يشير الشكل الرقم (٢) إلى ارتفاع مستوى الاستيرادات الزراعية السعودية وتدني نسب الاكتفاء الذاتي بالمقارنة بدول المجلس الأخرى خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، إذ يفسر تفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي، الذي يعدّ من أكبر مظاهر الانكشاف التجاري في دول المجلس بشكل عام، الأمر الذي يشكّل ضغوطاً كبيرة في جانب الإنفاق الاستهلاكي من جراء تزايد استيراد السلع الغذائية. فبدلاً من أن توجّه هذه المليارت في مجالات إنتاجية في قطاعات أخرى تساعد في تحقيق قيمة مضافة، فإنها توجّه ـ ولا بد من توجيهها بسبب حالة العجز الزراعي ـ لسدّ الاحتياجات الاستهلاكية من هذه السلع، مما ينسحب أثره إلى ارتفاع مستوى العجز في الميزان التجاري، خصوصاً عندما تتراجع أسعار النفط.

من المتوقع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ في حين تبين الإحصاءات عمق العجز في الميزان التجاري الزراعي.

فضلاً عن ذلك، إن من أهم عوامل الزيادة في الاستيرادات الزراعية هو زيادة مستوى الاستثمار في الصناعات الغذائية، على الرغم من عدم تحسن مستوى الإنتاج في القطاع الزراعي، إذ يعني ذلك زيادة كبيرة في استيراد المواد الأولية الزراعية لهذه الصناعات، حيث تقدر الاستثمارات السعودية في مصانع الغذاء بـ ٣,٣ مليارات دولار، وتمثل ما نسبته ٦٢ بالمئة من إجمالي الاستثمارات في صناعات الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي[١٣]. ومع الزيادة الكبيرة في الاستيرادات الزراعية، يمكن القول إن معظم الصناعات الغذائية في السعودية تعتمد على المواد الزراعية الخام المستوردة، إذ تحتل هذه الاستيرادات ـ من ضمنها المواد الغذائية المصنّعة ـ المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ومن خلال ذلك تبرز أهمية زيادة مستوى الإنتاج الزراعي في تحقيق قيمة مضافة وخلق حالة من التشابك القطاعي ما بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

ثالثاً: تحديات الزراعة السعودية

١ ـ التحديات الداخلية

يمثل تنامي الطلب الاستهلاكي، كماً ونوعاً، أحد أهم التحديات الداخلية بسبب الزيادة السكانية والتغيّرات في دخول الأفراد واختلاف أنماطهم الاستهلاكية، مما يتطلب نمو القطاع الزراعي بمعدلات مرتفعة إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار سدّ الحاجة المحلية من المواد الغذائية الأساسية من الإنتاج الزراعي المحلي وتحقيق نسب معقولة من الاكتفاء الذاتي. كما يواجه القطاع الزراعي السعودي مشكلة تباعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك[١٤]، الذي يؤدي

(١٣) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، «العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٤، العدد ٤١ (شتاء ٢٠٠٨)، ص ٦٠.

(١٤) **نشرة التنمية الزراعية**، ط ٣ (الرياض: [د. ن.]، ٢٠٠٤)، ص ٣، <http://www.library.gcc-sg.org/Arabic/books>.

إلى زيادة التكاليف والتأثير سلباً في عملية التسويق، إذ ترجع أصول هذه المشكلة إلى أن السياسات الزراعية التي تم تطبيقها أدت إلى حدوث نوع من الاختلال الإقليمي في النشاط الزراعي، حيث تتركز الأراضي الزراعية البور في المناطق الوسطى والشمالية دون غيرها، وبنسبة ٩٨ بالمئة من إجمالي الأراضي الموزّعة في السعودية[١٥]. ولا شك في أن هذا التباين في توزيع الأراضي الزراعية قد أدى إلى توسع القطاع الزراعي في هذه المناطق، وخاصة زراعة الحبوب والأعلاف، مما يشير إلى أن المشاريع الزراعية الكبيرة تتركز في هذه المناطق دون غيرها. ويتبيّن انحياز السياسات الزراعية إلى المستثمرين الزراعيين على حساب نظرائهم في المناطق الأخرى، مما يعني استهداف تحقيق زيادة الإنتاج على حساب تحقيق توزيع عدالة الدخول والتنمية الزراعية بين المناطق المختلفة.

ومن التحديات الأخرى، اختلال التوازن بين عرض الموارد المائية والطلب عليها نتيجة لتزايد الطلب على المياه العذبة لمواجهة المتطلبات المختلفة، فمن الجدير بالذكر أن قطاع الزراعة يستهلك ما يقارب ٩٠ بالمئة من إجمالي استهلاك المياه لمختلف الأغراض[١٦]، إذ تبرز الحاجة إلى التقنيات الحديثة الخاصة بمعالجة المياه بهدف زيادة كمياتها، وسدّ الجزء الأكبر من العجز المائي في القطاع الزراعي.

٢ ـ التحديات الخارجية

أما التحديات الخارجية، فتتمثل في استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي، نظراً إلى زيادة الاعتماد على الاستيرادات الغذائية الزراعية، مما جعل السعودية تصنّف ضمن الدول المستوردة الصافية للمواد الزراعية. ويتضح هذا الأمر في ما يتعلق بالسلع الغذائية المصنوعة التي يتم استيراد كميات كبيرة ومتزايدة منها للوفاء بالاحتياجات السكانية المتنامية.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع الزراعي السعودي يتمثل في أن نظام الاستثمار الأجنبي الجديد بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) يمنح المستثمر الأجنبي التسهيلات والامتيازات نفسها التي يحصل عليها المستثمر المحلي، فضلاً عن التخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.

وتبعاً لذلك، فإن القطاع الزراعي السعودي لا بد من أن يرفع من مستوى كفاءته الزراعية، وأن يكون قادراً على المنافسة ليكون لهذا القطاع دور أكبر في توفير الفرص الوظيفية في ظلّ تسرب العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى، والاعتماد على العمالة الأجنبية، الأمر الذي يتعارض مع سياسات السعودة. وهذا ما تم ذكره في فقرة سابقة من بحثنا هذا، ووفقاً للمعطيات الحالية التي من أبرزها تعاظم دور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي. ومع

---

(١٥) وزارة الزراعة والمياه السعودية، «المفكرة الزراعية،» ط ٥ (٢٠٠٤)، ص ١٢.

(١٦) عبد الرحمن بن سليمان الحبيب، «حجم استهلاك المياه في الزراعة السعودية،» **المجلة الزراعية**، السنة ٣٥، العدد ١ (٢٠٠٤)، ص ٣٢.

انخفاض مستوى الكفاءة الزراعية والمساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن يكون هناك انخفاض أكبر في نسبة الأيدي العاملة المحلية لصالح نظيرتها الأجنبية الراغبة في العمل بمستويات أجور متدنية، ومن خلال ذلك تبرز أهمية دعم القطاع الزراعي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال سياسات الدعم التي يقدمها الصندوق الأخضر، والتي أقرتها الاتفاقية الزراعية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن السياسات الأخرى، مثل المعونات الحكومية لتشجيع وتطوير الإنتاج الزراعي الذي حُدّد بـ ١٠ بالمئة من قيمة المنتج، أو من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في حالة الدعم غير المحدّد بالمنتج[١٧].

ومما يجب ذكره في هذه الفقرة أن الدول المتقدمة نفسها لم تتخلَّ عن دعم قطاعها الزراعي. فعلى سبيل المثال، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ قانوناً زراعياً[١٨] يرفع من مستوى الدعم للمزارعين المحليين بنسبة ٨٠ بالمئة. ومن خلال ذلك، يتبيّن أن السعي نحو رفع كفاءة القطاع الزراعي وإمكاناته لا بد من أن تحظى بدعم وتشجيع كبيرين ضمن السياسات الهادفة إلى الارتقاء بواقع الزراعة، ولمواجهة التحديات التي يفرضها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن الآثار السلبية التي تفرضها التحديات الخارجية ارتفاع أسعار وكميات الاستيرادات السعودية من المواد الزراعية. وتصبح مثل هذه الزيادة ذات أهمية كبيرة إذا ما علمنا أن نمو استهلاك الغذاء في السعودية يقدر بـ ٧ بالمئة سنوياً، بينما ينمو الإنتاج المحلي من المواد الغذائية بمعدل ٢,٥ بالمئة سنوياً[١٩]. فضلاً عن ذلك، سوف يصعب على المنتجات الزراعية السعودية منافسة الاستيرادات من هذه السلع، حيث ترتفع تكاليف الزراعة السعودية لأسباب تتعلق بندرة المياه وبعد مناطق الإنتاج عن الاستهلاك. ومن ثم، فإن زيادة مستوى هذه الاستيرادات سيؤدي إلى تدهور مستوى الإنتاج الزراعي، إلى جانب ارتفاع التكاليف، إذ سيؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالمنتجين المحليين كنتيجة للمنافسة غير المتكافئة، فضلاً عن إلغاء الدعم تدريجياً للقطاع الزراعي طبقاً لشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما يدفع إلى ارتفاع أسعار الغذاء المنتج محلياً، وانخفاض الكميات المنتجة منه. وتقدر بعض الدراسات أن نسبة الارتفاع ستكون ما بين ٤ ـ ١٠ بالمئة[٢٠]. ولا شك في أن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة قيمة الاستيرادات الغذائية الإجمالية وتدهور معدلات التبادل التجاري بشكل عام.

---

(١٧) «اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٢،» ص ٦، <http://www.wto.org>.

(١٨) صدر هذا القانون في ظل بند السلام (Peace Clause) الوارد في اتفاقية الزراعة والذي يحمي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من اعتراض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) على اعتبار أن بعض أشكال الدعم الزراعي هو خرق لقواعد المنظمة. وقد انتهت صلاحية البند المذكور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حيث تحاول الولايات المتحدة تجديده مرة أخرى. انظر في ذلك: أحمد الكواز، معد، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، جسر التنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤)، ص ٩.

(١٩) **السياسات الزراعية**، جسر التنمية؛ ٢١ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٣)، ص ١٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات

١ ـ الاستنتاجات

توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

أ ـ لم تحقق الاستثمارات الزراعية السعودية الأثر التنموي المطلوب، بسبب التدني المستمر لمستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦) كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة.

لم يرتفع مستوى مساهمة الزراعة السعودية في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة واستمر انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

ب ـ صعوبة زيادة مستويات الإنتاج والاكتفاء الذاتي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناتجة من أزمة المياه، ذلك أن ما هو متاح منها لا يسمح بمواكبة الطلب المتنامي على السلع الزراعية.

ج ـ إن زيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي يؤثر سلباً بسبب قيام هذه الشركات بتشغيل الأيدي العاملة الأجنبية، بسبب انخفاض كلفتها، الأمر الذي يتعارض مع الأهداف الحكومية في برامج السعودة للقطاعات الاقتصادية.

د ـ سيقود انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية إلى زيادة كمية الاستيرادات الزراعية التي تؤدي إلى منافسة مثيلاتها من المنتجات المحلية بشكل غير متكافىء، إذ لم يشكّل ذلك حافزاً في رفع مستوى الإنتاج المحلي، وبالتالي ارتفاع حدّة العجز في الميزان التجاري الزراعي.

ختاماً، إن الزراعة السعودية لم يرتفع مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة، حيث استمر انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، ولم تتحقق الفرضية الأولى من البحث.

كما أن القيود الموضوعية الممثلة بندرة المياه كانت العامل الأساسي في هامشية الإنتاج الزراعي، على الرغم من وجود الخطط والاستثمارات الزراعية التي بقيت مقيّدة ضمن مستوى إنتاجي متضائل نسبياً خلال الفترة المذكورة آنفاً. وهذا التحليل يثبت البند الثاني من فرضية البحث.

٢ ـ المقترحات

يقترح الباحث النقاط الآتية:

أ ـ أهمية التوسع في مشاريع المياه المحلاة بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة، إذ تشكل المياه المطلوبة للزراعة متغيّراً مستقلاً في تحديد حجم الإنتاج الزراعي، ولا سيما محاصيل

الحبوب، كما يمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة، مثل العراق.

ب ـ استخدام أساليب الريّ المتطورة للحدّ من مشكلة ندرة المياه، واتباع سياسة بعيدة المدى تهدف إلى زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل القوى العاملة المحلية، بهدف خلق فرص جديدة للعمل وزيادة الإنتاج.

ج ـ من الضروري العمل على دعم القطاع الزراعي السعودي ضمن إطار ما تسمح به منظمة التجارة العالمية لتفادي السلبيات الكبيرة التي تخلفها المنافسة غير المتكافئة، والتي تؤدي إلى تهميش دور القطاع الزراعي بشكل أكبر.

د ـ اتباع سياسة يتم فيها الربط بين الإنتاج المحلي الزراعي والتصنيع الغذائي، أي العمل على تشجيع ودعم المنتجات الزراعية الداخلة في التصنيع الغذائي، بهدف التقليل من الاستيرادات المتزايدة لأغراض التصنيع الغذائي، وخلق حالة من التشابك ما بين القطاعين ألزراعي والصناعي من خلال الصناعات الغذائية □

صدر حديثاً

الأمن الغذائي العربي
(مقاربات إلى صناعة الجوع)
د. سالم توفيق النجفي

يرى المؤلّف أن أوضاع الأمن الغذائي العربي، ورثت في مطلع الألفية الثالثة إشكاليات معقّدة مُتَأَتِّيَة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تراكمت خلال سنوات القرن العشرين، ولا سيما في النصف الثاني منه، قيّدت فاعلية البرامج الساعية إلى النمو والتنمية المؤدية إلى تدنية أعباء انعدام الأمن الغذائي، وأبطأت من سبل معالجة النقص والعجز النسبي في الغذاء، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع، وتتقدم هذه الموروثات نمط السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية وتباينها من حيث أسس نشأتها وتكوينها المعاصر.

لذا، يتطلب من السياسات الاقتصادية العربية اعتماد برامج وقائية للأمن الغذائي في مواجهة التغيرات المحتملة من جرّاء تحرير التجارة الزراعية. ويعتقد المؤلِّف أنه يمكن حصر فاعلية هذه السياسات في مستويين؛ **الأول**: تفعيل السياسات الاقتصادية القطرية، ولا سيما فيما يخص دور الدولة في المساهمة بهذا المجال، **والثاني**: اعتماد سياسات قومية تسعى إلى إيجاد تكتلات اقتصادية زراعية على الصعيد الإقليمي.

٢٧٠ صفحة
الثمن: ٩ دولارات
أو ما يعادلها